السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1540

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Insurance incentives (tax allowance) and their impact on increasing insurance rates in Iraq: an accounting analysis

الحوافز التأمينية (السماح الضريبي) وأثرها على زيادة معدلات التأمين في العراق – تحليل محاسبي

علي مظهر عبد المهدي
Ali Mudher Abdul Mahdi
amudher35@gmail.com
وزارة مالية/ شركة التأمين العراقية العامة

لمى قيس رؤوف
Luma Qais Raouf
Lumaa1960@yahoo.com
وزارة مالية/ مصرف النهرين الاسلامي

Abstract

This research aims to analyze the impact of tax-related insurance incentives on increasing insurance enrollment rates in Iraq. It examines the accounting and tax framework governing insurance activity and explores the potential for tax policy to be used as an incentive tool to support the spread of insurance and enhance its economic and social role. The research stems from the problem of low insurance rates in Iraq compared to similar economies, weak insurance awareness, and the absence of direct tax incentives to encourage individuals and institutions to participate in insurance programs. The research employs a descriptive-analytical approach, supported by inductive reasoning, to analyze the tax and insurance legislation in force in Iraq. It also reviews previous studies and relevant official reports. Furthermore, accounting analysis is used to demonstrate the impact of tax-related insurance incentives, such as deducting insurance premiums from taxable income or granting partial tax exemptions for insurance subscriptions, on the behaviour of individuals and institutions and the level of demand for insurance services.

Keywords: Tax-related insurance incentives, insurance rates, tax policy, accounting analysis, Iraqi insurance market, sustainable development.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الحوافز التأمينية الضريبية في زيادة معدلات الإقبال على التأمين في العراق، من خلال تناول الإطار المحاسبي والضريبي المنظم للنشاط التأميني، وبيان مدى إمكانية توظيف السياسة الضريبية على اعتبارها أداةً تحفيزية لدعم انتشار التأمين وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي، وينطلق البحث من مشكلة بحثية تتمثل في انخفاض معدلات التأمين في العراق مقارنة بالاقتصادات المماثلة، وضعف الوعي التأميني، إلى جانب غياب الحوافز الضريبية المباشرة التي تشجع الأفراد والمؤسسات على الاشتراك في البرامج التأمينية، اعتمدت في البحث المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالمنهج الاستقرائي، لتحليل التشريعات الضريبية والتأمينية النافذة في العراق، فضلًا عن مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الرسمية ذات الصلة، كما تم توظيف التحليل

المحاسبي لبيان أثر الحوافز التأمينية الضريبية، مثل خصم أقساط التأمين من الوعاء الضريبي أو منح إعفاءات ضريبية جزئية مقابل الاشتراك التأميني، على سلوك الأفراد والمؤسسات ومستوى الطلب على خدمات التأمين.

الكلمات الرئيسية: الحوافز التأمينية الضريبية، معدلات التأمين، السياسة الضريبية، التحليل المحاسبي، سوق التأمين العراقي، التنمية المستدامة.

المقدمة

تعد صناعة التأمين من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في أي دولة، حيث تلعب دوراً محورياً في حماية الأفراد والشركات من المخاطر المختلفة وتخفيف الأعباء الاقتصادية المحتملة الناتجة عن الحوادث والكوارث. ومع التغيرات الاقتصادية والتشريعات الحديثة في العراق، أصبح من الضروري البحث عن آليات فعّالة لتعزيز انتشار التأمين وزيادة معدلاته بين الأفراد والمؤسسات. تعد الحوافز التأمينية الضريبية من أبرز الأدوات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تحفز الشركات والأفراد على الالتزام بالتأمين، من خلال تخفيف العبء الضريبي المرتبط بمساهماتهم التأمينية، وبالتالي تعزيز الثقافة التأمينية وزيادة معدل التغطية التأمينية في المجتمع. وتكمن الأهمية النظرية والتطبيقية لهذا البحث في دراسة العلاقة بين هذه الحوافز الضريبية ومعدلات التأمين في العراق، بالاعتماد على المنهج التحليلي المحاسبي الذي يتيح قياس الأثر المالي المباشر وغير المباشر لهذه الحوافز على السوق التأميني المحلي. يركز البحث على تحليل البيانات المحاسبية والإحصائية المتوفرة لشركات التأمين العاملة في العراق، لتحديد مدى فعالية الحوافز الضريبية في زيادة الاشتراكات التأمينية وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع. كما يسعى البحث إلى تقديم توصياتٍ عملية لصانعي السياسات والمشرعين لتعزيز دور الحوافز المالية في تنمية القطاع التأميني، وتحفيز الأفراد والشركات على الاستثمار في أدوات التأمين المختلفة، بما يسهم في الحد من المخاطر الاقتصادية ويعزز من استقرار الاقتصاد الوطني. استنادا الى ما سبق تكونت وتحققت وانطلقت فكرة البحث والتي تتمحور حول الحوافز التأمينية وأثرها في زيادة معدلات التأمين في العراق(تحليل محاسبي) ، وقد تم اختيار شركة التأمين العراقية العامة.

1- منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تشهد السوق التأمينية العراقية تحدياتٍ كبرى تتمثل في انخفاض معدلات التأمين مقارنة بالدول الأخرى ذات الاقتصاديات المماثلة، رغم التزايد المستمر في المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه الأفراد والشركات على حد سواء. ومن أبرز الأسباب التي تؤثر على ضعف انتشار التأمين هو العبء المالي على الأفراد والشركات نتيجة التزاماتهم الضريبية، مما يقلل من رغبتهم في الاشتراك بالمنتجات التأمينية المختلفة. ومن هنا برزت الحاجة إلى بحث دور الحوافز التأمينية الضريبية باعتبارها أداةً مالية قادرة على تحفيز الأفراد والشركات على التوسع في التأمين، وذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية وتحسين العلاقة بين الالتزام الضريبي والمكاسب التأمينية، وتكمن مشكلة البحث في تساؤلين هما:

1- ما مدى تؤثر الحوافز التأمينية الضريبية على زيادة معدلات التأمين في العراق؟،

2- ما هي الأبعاد المحاسبية التي يمكن من خلالها قياس هذا التأثير بدقة؟

ثانياً: أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال المستويات المختلفة التي يستهدفها:

1- أهمية البحث لشركات التأمين: يساعد البحث الشركات على تحديد الحوافز الأكثر فاعلية في جذب المشتركين، وبالتالي زيادة الإيرادات التأمينية وتحقيق استدامة الأعمال.

2- أهمية البحث للأفراد: يسلط البحث الضوء على كيفية استفادة الأفراد من الحوافز الضريبية لتقليل المخاطر المالية الشخصية، وزيادة الحماية التأمينية لهم ولعائلاتهم.

3- أهمية البحث للشركات والمؤسسات: يمكّن البحث الشركات من فهم الفوائد الاقتصادية للاستثمار في التأمين لموظفيها وأصولها، وتحقيق تحسين في الأداء المالي وتقليل الخسائر المحتملة.

4- أهمية البحث للدولة: يوفر البحث لصانعي السياسات أدوات عملية لتطوير التشريعات الضريبية والتحفيزية، بما يساهم في تعزيز الثقافة التأمينية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال سوق تأميني أكثر شمولاً.

ثالثاً -أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، أهمها:

- دراسة طبيعة الحوافز التأمينية الضريبية المعتمدة في العراق وتأثيرها على السوق التأميني.
- تحليل العلاقة بين الحوافز الضريبية ومعدلات الاشتراك في التأمين للأفراد والشركات.
- قياس الأثر المالي المباشر للحوافز التأمينية على أداء شركات التأمين باستخدام أدوات محاسبية محددة.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية الحوافز الضريبية في زيادة معدلات التأمين وتحسين الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي المحاسبي، الذي يجمع بين التحليل الكمي للبيانات المالية وتقارير شركات التأمين، وبين التحليل النوعي لفهم سلوكيات الأفراد والشركات تجاه التأمين. كما اعتمد البحث على أسلوب التحليل السببي لتحديد أثر الحوافز الضريبية على معدلات التأمين، مع الاستناد إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات العراقية الرسمية والموثوقة.

خامساً: مجتمع الدراسة وعينتها: شمل مجتمع البحث سوق العراق للأوراق المالية، وشركات التأمين العراقية ، وهيئة العامة للضرائب، والتي أُعدت مجالاً للبحث.

سادسا - فرضيات البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز التأمينية الضريبية ومعدلات التأمين في العراق.

الفرضية الفرعية الأولى: تسهم الحوافز الضريبية في زيادة اشتراكات الأفراد في التأمين الشخصي بنسبة ملموسة.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر الحوافز الضريبية بشكل إيجابي على اشتراكات الشركات في التأمين على الممتلكات والمسؤوليات.

الفرضية الفرعية الثالثة: تعزز الحوافز التأمينية الضريبية أداء شركات التأمين وتحسن من كفاءتها المالية.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود الزمانية: تتراوح الحدود الزمانية للجانب النظري والتطبيقي من 2025/9/12 لغاية 2025/12/13 ، وتغطي بيانات البحث المدة من(2021-2025) نظرا لتوفر البيانات عن البحث.

الحدود المكانية: تحليل محاسبي في سوق العراق للأوراق المالية .

ثامناً: أدوات البحث: تم جمع البيانات من خلال المصادر الرسمية الموثوقة في العراق، وتشمل:

1. تقارير البنك المركزي العراقي المتعلقة بسوق التأمين والسياسة الضريبية.
2. تقارير شركات التأمين العراقية حول الاشتراكات والإيرادات التأمينية وأداء الحوافز الضريبية.

3. تقارير وزارة التخطيط العراقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والتشريعات الضريبية.

تاسعاً: هيكلية البحث: تكون هيكل البحث من أربعة مباحث، ناقش الأول المنهجية العلمية للبحث، بينما تناول المبحث الثاني التأطير النظري للبحث، فيما استعرض الفصل الثالث الجانب العملي للبحث، أما المبحث الرابع ، فقد تم من خلاله عرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

2-المحور الاول: الجانب النظري

2-1: مفهوم الحوافز التأمينية: تعد الحوافز التأمينية الضريبية إحدى الأدوات الاقتصادية والمحاسبية الهامة التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات التشريعية لتحفيز الأفراد والشركات على الانخراط في أنشطة التأمين، سواء التأمين الصحي، التأمين على الحياة، أو التأمينات الأخرى. وتهدف هذه الحوافز إلى تشجيع المشاركة الفعالة في سوق التأمين، وتقليل المخاطر الاقتصادية، وتحقيق توازن بين المسؤولية الاجتماعية للمواطنين والشركات، من جهة، وبين استدامة النظام الضريبي، من جهة أخرى(Morrow, et al, 2018: 76)وتتضح أهمية هذه الحوافز بشكل خاص في الأسواق الناشئة، عندما تسعى الدولة إلى توسيع قاعدة التأمين وتحفيز الادخار طويل الأجل، بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية للقطاع العام من خلال الالتزام الضريبي المحسّن(Andersen, et al, 2017:43). الحوافز التأمينية الضريبية هي أي مزايا أو تخفيضات ضريبية تمنح للأفراد أو الشركات مقابل قيامهم بالاستثمار في منتجات التأمين أو دفع أقساط التأمين على نحو منتظم. يمكن النظر إلى هذا المفهوم على أنه تقاطع بين السياسة التأمينية والسياسة الضريبية، حيث يشجع النظام الضريبي على التوسع في التأمين من خلال مكافآت مالية مباشرة أو غير مباشرة (Cahyadini, et al, 2025: 66). ويتكون مصطلح الحوافز التأمينية الضريبية من الاتي:(GALUŠČÁK, & Pavel, 2012: 29)

- الحوافز: تشير إلى أي مكافآت أو امتيازات تقدم لتحفيز السلوك المرغوب فيه، وفي هذه الحالة، هو شراء أو الاشتراك في التأمين.
- التأمينية: تتعلق بجميع أنواع التأمينات التي تهدف إلى حماية الفرد أو الشركة من المخاطر المالية، مثل التأمين الصحي، تأمين الحياة، التأمين على الممتلكات، أو التأمين ضد الحوادث.
- الضريبية: تدل على العلاقة بين هذه الحوافز والنظام الضريبي، بحيث يمكن أن تتجسد هذه الحوافز في خصومات ضريبية، إعفاءات جزئية، أو تخفيض معدل الضريبة المستحقة على الأفراد أو الشركات.

كما تعرف الحوافز التأمينية الضريبية على أنّها أداة تشجيعية اقتصادية تهدف إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار في سوق التأمين، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي للفرد والمجتمع(Sidelnykova, et al, 2022: 654). كذلك يمكن اعتبار الحوافز التأمينية الضريبية سياسة مالية وقائية، إذ تساهم في توزيع المخاطر وتقليل الأعباء المالية على الدولة من خلال تحفيز الأفراد والشركات على تحمل مسؤولية تأمين أنفسهم وممتلكاتهم (Gravelle, 2019: 530). مما سبق يمكن القول أنّ الحوافز التأمينية الضريبية عمومًا تشير إلى الإعفاءات الضريبية أو الخصومات أو المزايا المالية الأخرى المصممة لتشجيع شراء أو توفير التأمين، وخاصة التأمين على الحياة (الاعفاء الضريبي). بموجب قانون قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة1982و ميزة السماح الضريبي وحسب قانون ضريبة الدخل المعدل لسنة ١٩٨٢ يحصل حامل الوثيقة على السماح الضريبي الأصولي سواء على راتبه أو على عمله التجاري الخاضع للضريبة حيث يتم تنزيل

الضريبة على أساس مقدار القسط السنوي وبالتالي يتحقق لحامل الوثيقة ربح إضافية عن كل قسط سنوي لا يقل عن ٢٠% بواسطة مبلغ الضريبة غير المستقطع من راتبه.

2.1.2 أهمية الحوافز التأمينية الضريبية: تكمن أهمية الحوافز التأمينية الضريبية في عدة محاور رئيسية، منها:(Okunogbe, & Tourek, 2024: 85)

1. تعزيز المشاركة في سوق التأمين: من خلال تخفيض العبء المالي على الأفراد والشركات، ما يزيد من عدد المشتركين.
2. تشجيع الادخار والاستثمار طويل الأجل: حيث تتيح الحوافز للأفراد الاستثمار في منتجات تأمينية تضمن حماية مالية مستدامة.
3. تحسين الالتزام الضريبي: إذ يُنظر إلى الحوافز على أنّها وسيلة لربط الفائدة الشخصية بالالتزام بالنظام الضريبي.
4. تقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية: من خلال توزيع المخاطر بين الأفراد والشركات والمؤسسات التأمينية.

2.1.3 أهداف الحوافز التأمينية الضريبية: تركز الحوافز التأمينية الضريبية على تحقيق عدة أهداف استراتيجية، أهمها:(Steshenko, & Tikhonova, 2018: 162)

1. زيادة معدلات التأمين في المجتمع: من خلال تشجيع الأفراد والشركات على شراء التأمين.
2. تعزيز الاستقرار المالي للأفراد والشركات: عبر توفير حماية مالية ضد المخاطر.
3. دعم الاقتصاد الوطني: من خلال تنشيط سوق التأمين وزيادة الإيرادات الحكومية غير المباشرة.
4. تحفيز السلوك الاجتماعي الإيجابي: كالالتزام بالتأمين الصحي أو تأمين الممتلكات الأساسية، ما يساهم في تقليل الاعتماد على الدولة عند وقوع المخاطر.

2.1.4 أبرز أنواع الحوافز التأمينية الضريبية: يمكن تصنيف الحوافز التأمينية الضريبية إلى عدة أنواع، أبرزها:(Tavares-Lehmann, 2016: 19)

1. الإعفاءات الضريبية الجزئية: تخفيض جزء من الضريبة المستحقة على الأفراد أو الشركات عند الاشتراك في منتجات التأمين.
2. الخصومات الضريبية: خصم الأقساط المدفوعة للتأمين من الدخل الخاضع للضريبة.
3. التخفيض في معدلات الضريبة المستقبلية: عند الالتزام بدفع أقساط التأمين لفترة محددة.
4. حوافز مباشرة: مثل مكافآت مالية أو استرداد نقدي للمشتركين في التأمين.

وحسب رأي الباحث وثيقة التأمين على حياة الفردي (الادخار والسماح الضريبي على المرتبات) حسب قانون ضريبة الدخل ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل حيث يمكن لحامل وثيقة التامين على الحياة إطفاء جزء أو كامل مبلغ الضريبة الشهري وحسب المبالغ المحددة في القانون.

2.2 ارتفاع معدلات التامين في العراق

2.2.1 مفهوم زيادة معدلات التأمين في العراق: يعتبر قطاع التأمين واحدا من الركائز الأساسية في استقرار الاقتصاد الوطني وحماية الأفراد والشركات من المخاطر المالية المحتملة. في العراق، يشهد سوق التأمين تحولات مهمة نتيجة لزيادة الوعي المالي، والتشريعات الجديدة، والحوافز الحكومية، والرغبة في توفير أمان مالي أكبر للأفراد والشركات. وتعد زيادة معدلات التأمين في العراق مؤشراً على نمو هذا القطاع، وتحسن ثقافة التأمين، وارتفاع قدرة شركات التأمين على تقديم خدمات نوعية، كما تعكس جهود الدولة والشركات لتوسيع قاعدة التأمين في السوق المحلية (Kramarić, et al, 2019: 164). يشير مصطلح زيادة معدلات التأمين في العراق إلى

النمو النسبي أو المطلق في عدد المؤمن عليهم أو قيمة الأقساط المكتتبة من قبل شركات التأمين داخل العراق على مدى فترة زمنية معينة. هذا المفهوم يشمل:(صالح, 2018: 193)

- زيادة نسبة التغطية التأمينية: ارتفاع عدد الأفراد أو المؤسسات المستفيدة من منتجات التأمين.
- زيادة الإيرادات التأمينية: ارتفاع حجم الأقساط المكتتبة، ما يعكس قدرة السوق على جمع موارد مالية أكبر.
- تنوع المنتجات التأمينية: تقديم أنواع جديدة من التأمين تشمل التأمين الصحي، التأمين على الممتلكات، التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحوادث والكوارث.

2.2.2 العوامل المؤثرة على زيادة معدلات التأمين في العراق: تتأثر معدلات التأمين في العراق بعدة عوامل رئيسية يمكن تقسيمها إلى اقتصادية، اجتماعية، وتشريعية، نوجز أهمها فيما يلي:(Mahdi, 2025)

1. العوامل الاقتصادية: تشمل دخل الأفراد، الاستقرار المالي، ومستوى التنمية الاقتصادية. كلما زاد الدخل الفردي وارتفع مستوى النشاط الاقتصادي، زادت قدرة الأفراد والشركات على شراء منتجات التأمين.
2. العوامل الاجتماعية والثقافية: مستوى الوعي التأميني والثقة في شركات التأمين له دور أساسي. المجتمعات التي تعترف بأهمية التأمين وتثق في جهات التأمين تسجل معدلات أعلى للتغطية التأمينية.
3. العوامل التشريعية والتنظيمية: تشمل القوانين والأنظمة المنظمة لسوق التأمين، مثل فرض التأمين الإلزامي على بعض الأنشطة، وتشجيع الحوافز الضريبية للمشتركين، والتي تسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات التأمين.
4. التكنولوجيا والرقمنة: الاعتماد على الحلول الرقمية مثل التطبيقات البنكية ومنصات التأمين الإلكترونية يسهل الوصول إلى منتجات التأمين ويزيد من رغبة الأفراد في الاشتراك.

2.2.3 تحديات سوق التأمين في العراق: على الرغم من الإمكانات الكبيرة للنمو، يواجه سوق التأمين العراقي عدة تحديات تؤثر على زيادة معدلات التأمين، أبرزها: (ABBAS, & Mahdi, 2023: 116)

1. ضعف الوعي التأميني: بعض فئات المجتمع ما زالت غير مدركة لفوائد التأمين، خاصة في المناطق الريفية.
2. الاستقرار السياسي والاقتصادي: أي اضطرابات تؤثر سلبًا على قدرة شركات التأمين على العمل واستقرار السوق المالي.
3. المنافسة غير المتكافئة: بعض الشركات الكبرى تتمتع بموارد أكبر من الشركات الصغيرة، ما قد يحد من توسع قاعدة التأمين.
4. قلة المنتجات التأمينية المبتكرة: الحاجة إلى تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات المواطنين والمؤسسات بشكل أفضل، مثل التأمين الصحي أو التأمين على الكوارث الطبيعية.
5. نقص البيانات والإحصاءات الدقيقة: ضعف جمع البيانات عن المخاطر والطلبات التأمينية يصعب على الشركات وضع استراتيجيات نمو فعالة.

2.2.4 دور الحكومة والشركات في زيادة معدلات التأمين: تلعب الحكومة وشركات التأمين دورًا تكامليًا في تعزيز معدلات التأمين:(Ivan, et al, 2015: 94)

1. دور الحكومة:

- سن القوانين واللوائح التي تحفز الأفراد والشركات على التأمين، مثل التأمين الإلزامي على

المركبات أو التأمين الصحي.

- تقديم حوافز ضريبية وتشجيعيات مالية للمؤسسات والأفراد المشتركين في التأمين.
- تنظيم ورقابة السوق لضمان نزاهة الشركات وحماية حقوق المؤمن عليهم.

2. دور شركات التأمين:

- تصميم منتجات تأمينية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتنوعة للمجتمع.
- تطوير شبكات التوزيع الرقمية والفيزيائية لتسهيل الوصول إلى خدمات التأمين.
- بناء الثقة مع العملاء من خلال سرعة الاستجابة للمطالبات والشفافية في التعاملات.

3-المحور الثاني : الجانب التطبيقي

3-1: الإطار المنهجي للجانب التطبيقي: اعتمدت البحث في جانبها التطبيقي على بيانات افتراضية مقاربة للواقع العراقي، تم بناؤها استنادًا إلى:

1. هيكل الرواتب في القطاعين العام والخاص
2. معدلات الضريبة الفعلية المطبقة
3. ضعف الثقافة التأمينية السائدة
4. محدودية الحوافز الضريبية الحالية. وتم استخدام التحليل المحاسبي المقارن بين حالتين: الحالة الأولى: غياب الحوافز التأمينية الضريبية. الحالة الثانية: تطبيق حوافز تأمينية ضريبية (خصم أقساط التأمين من الوعاء الضريبي).

3.2 الحوافز التأمينية الضريبية في العراق

الجدول (1): هيكل الحوافز التأمينية الضريبية المقترحة

نوع الحافز	آلية التطبيق	نسبة الحافز	الأساس المحاسبي
خصم أقساط التأمين الصحي	خصم من الوعاء الضريبي	100%	مصروف معترف به ضريبيًا
خصم أقساط تأمين الحياة (السماح الضريبي)	خصم جزئي	اطفاء ضريبة الدخل على الرتب	مصروف شخصي محفّز
إعفاء تأمين الأسرة	إعفاء سنوي	حتى 1,000,000 دينار	تخفيض الضريبة المستحقة
حوافز أصحاب العمل	خصم اشتراكات الموظفين	100%	مصروف تشغيلي

من اعداد الباحثين

يعكس هذا الهيكل تصورًا واقعيًا لإصلاح ضريبي تدريجي في العراق، حيث لا يتم إلغاء ضريبة الدخل، بل إعادة توجيهها نحو تشجيع السلوك التأميني، وهو ما ينسجم مع مبادئ المحاسبة الضريبية الحديثة.

3.3 المعالجة المحاسبية للحوافز التأمينية الضريبية/ المعطيات

راتب الموظف قبل الضريبة: 1,000,000 د.ع شهريًا. نسبة ضريبة الدخل: 15%

قيمة الاشتراك التأميني للموظف: 100,000 د.ع.

نسبة الإعفاء الضريبي على راتب الموظف عند الاشتراك في التأمين: 10% من الضريبة المفروضة.

3.3.1 حساب الضريبة بدون الاشتراك في التأمين

ضريبة الدخل=1,000,000×15%=150,000 د.ع

صافي الراتب بعد الضريبة: 1,000,000−150,000=850,000 د.ع

3.3.2 حساب الضريبة مع الاشتراك في التأمين وحصول الموظف على الحافز الضريبي:

نسبة الإعفاء من الضريبة: 10% من الضريبة المفروضة

قيمة الإعفاء: 150,000×10%=15,000 د.ع

الضريبة المستحقة بعد الإعفاء: 150,000−15,000=135,000 د.ع

صافي الراتب بعد الضريبة والإعفاء: 1,000,000−135,000=865,000 د.ع

الفائدة للموظف: زيادة صافي الراتب بمقدار 15,000 د.ع شهريًا مقابل الاشتراك في التأمين 100,000 د.ع سنويًا أو حسب جدول الأقساط، ما يشجع الموظف على الاشتراك ويقلل العبء الضريبي.

الجدول 2: التحليل المحاسبي لصافي الدخل مع الحوافز

البيان	بدون حوافز	مع حوافز 10%
الراتب السنوي (دينار)	12,000,000	12,000,000
الضريبة المطبقة (%)	15%	15%
الضريبة قبل الحوافز (دينار)	1,800,000	1,800,000
قيمة الحافز الضريبي (دينار)	0	180,000
الضريبة بعد الحوافز (دينار)	1,800,000	1,620,000
صافي الدخل (دينار)	10,200,000	10,380,000

من اعداد الباحث

من الجدول (2) أعلاه يتبين الاتي

1. زيادة صافي الدخل: تطبيق الحافز التأميني بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة صافي الدخل السنوي بمقدار 180,000 دينار، أي ما يعادل 1.76% من الراتب السنوي. هذا الارتفاع يرفع القدرة الشرائية للفرد ويعزز شعوره بالتحفيز المالي تجاه الاشتراك في التأمين.
2. الأثر على سلوك الفرد: الخصم الضريبي يجعل الاشتراك في التأمين أقل تكلفة محسوسة، ما يزيد الرضا المالي ويحفز الطلب على منتجات التأمين، وهو الهدف الأساسي من تطبيق الحوافز.
3. المنظور المحاسبي: الحافز يُسجل كمصروف ضريبي معترف به، ويُظهر تأثيرًا واضحًا على صافي الدخل، ما يسهّل قياس أثر السياسات الضريبية على الأداء المالي للفرد ويعطي قاعدة محاسبية لتقدير الفوائد المتوقعة من تبني الحوافز التأمينية.
4. الأثر على الدولة: انخفاض الضريبة الفعلية بمقدار 180,000 دينار يمثل تخفيضًا محدودًا في الإيرادات الحكومية على الفرد الواحد، لكنه يحسن التغطية التأمينية الشاملة، وبالتالي يخفف المخاطر المالية المحتملة التي تتحملها الدولة.

3.4. تحليل تطور معدلات التأمين في العراق (افتراضي واقعي)

الجدول (3): تطور عدد المؤمن عليهم بدون حوافز (2021–2025)

السنة	عدد المؤمن عليهم (مليون فرد)	معدل النمو %
2021	82	-
2022	85	3.7
2023	88	3.5
2024	91	3.4
2025	95	3.3

من اعداد الباحث

توضح البيانات أن النمو الحالي في التأمين نمو طبيعي محدود، ناتج عن التوسع السكاني والوظيفي فقط، وليس عن سياسات تحفيزية. ويُعد هذا المعدل أقل من الحد الأدنى المطلوب لدعم الاستقرار المالي المجتمعي. كما تشير التقارير إلى أنّ النظام الضريبي العراقي يتضمن حوافز تأمينية لكنها غير كافية ومبعثرة بين تشريعات مختلفة. غياب تشريع ضريبي موحد للقطاع التأميني يحد من فعالية هذه الحوافز. كما إنّ عدم وجود حدود واضحة للإعفاءات (مثل تحديد نسبة مئوية من الدخل للإعفاء في تأمينات الحياة) يقلل من تأثيرها التحفيزي. الدول الناجحة في تنمية القطاع التأميني (مثل الأردن ومصر) ربطت حوافزها بأهداف تنموية محددة، كزيادة نسبة المؤمن عليهم من 5% إلى 20% خلال خمس سنوات، وهو ما يفتقده العراق.

3.5 تحليل الأهمية المالية للحافز التأميني الضريبي

للموظف: يقلل العبء الضريبي على الراتب الشهري، يشجع على الانخراط في التأمين، ما يحسن الحماية الشخصية والمزايا المالية

لشركة التأمين: زيادة الأقساط المكتتبة (100,000 د.ع في المثال)، تحسين ولاء الموظفين

والمستفيدين، القدرة على قياس أثر الحوافز على الإيرادات والتخطيط المالي

للسوق العام: انتشار التأمين بين الأفراد يزيد من قاعدة العملاء، يزيد من حجم السوق ويحفز النمو الاقتصادي في القطاع التأميني

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. تحسين صافي الدخل للأفراد: أظهر التحليل أنّ تطبيق الحوافز التأمينية بنسبة 10% على ضريبة الدخل يؤدي إلى زيادة صافي الدخل السنوي بمقدار 180,000 دينار (1.76% من الراتب السنوي)، ما يعكس أثرًا مباشرًا لإيجابية السياسة الضريبية على القدرة الشرائية للأفراد.
2. تحفيز الطلب على التأمين: الخصم الضريبي يجعل الاشتراك في التأمين أكثر جاذبية اقتصاديًا، مما يشجع الأفراد على الانخراط في برامج التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وهو ما يساهم في زيادة معدلات التأمين في العراق.
3. تحسين العدالة المالية: الربط بين الضريبة والحوافز التأمينية يعكس مبدأ العدالة الضريبية، حيث يتم مكافأة الأفراد على اتخاذ سلوك مالي مسؤول ومؤمن عليه، بدلًا من التعامل مع الضرائب بشكل مطلق وغير محفز.
4. أثر محدود على الإيرادات الحكومية على المدى القصير: انخفاض الضريبة بمقدار 180,000 دينار للفرد الواحد يمثل تأثيرًا ضئيلًا على الإيرادات الكلية، خصوصًا إذا تم تعميم الحافز على نطاق واسع مع عدد محدود من المشتركين في البداية، ويمكن تعويضه على المدى الطويل عبر تقليل الإنفاق على المخاطر الطارئة.
5. تعزيز الشمول المالي والتنموي: اعتماد الحوافز التأمينية يسهم في زيادة الشمول التأميني وتقليل المخاطر المالية التي تتحملها الدولة، بما يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويعزز مبادئ التنمية المستدامة.
6. الأهمية المحاسبية للسياسات التحفيزية: يمكن للجهات المحاسبية تسجيل الحوافز باعتبارها مصروفا ضريبيا معترف به، مما يسهل قياس أثر السياسات الضريبية على الأداء المالي للأفراد وتحليل جدوى الإصلاحات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

1. تطبيق حوافز ضريبية مباشرة على التأمين: على وزارة المالية وهيئات الضرائب العراقية تبني حوافز ضريبية واضحة للأفراد تشمل خصم أقساط التأمين الصحي والحياة من الوعاء الضريبي، على أن يتم تحديد نسب معقولة (مثل 10–15%) لتشجيع المشاركة.
2. دمج الحوافز ضمن التشريعات المحاسبية: يُوصى بتعديل اللوائح المحاسبية المعمول بها بحيث يتم الاعتراف بالأقساط التأمينية كمصروف ضريبي، مما يسهل ربط القرارات الضريبية بسلوك الفرد المالي.
3. تعميم التجربة على مستوى الشركات: تشجيع أصحاب العمل على تقديم حوافز ضريبية للموظفين المشتركين في التأمين، بما يعزز الانتشار التدريجي لمعدلات التأمين ويخفض العبء على الدولة في معالجة المخاطر الطارئة.
4. التوعية والتثقيف المالي: إطلاق برامج تثقيفية حول الحوافز التأمينية الضريبية لتوضيح فوائد الاشتراك في التأمين للأفراد، وكيف يمكن أن يقلل من الضرائب ويحسن الأمان المالي.
5. إعداد دراسات متابعة دورية: يُوصى بعمل تقارير دورية لقياس أثر الحوافز على صافي الدخل ومعدلات التأمين، بهدف تعديل السياسات بشكل مستمر وتحقيق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي.
6. دراسة التوسع على المدى الطويل: النظر في زيادة نسبة الحوافز أو توسيعها لتشمل التأمينات الاجتماعية والادخارية، مع مراعاة تأثير ذلك على الإيرادات الحكومية والقدرة على استدامة التمويل العام.

Reference المصادر

1. صالح، بوران فاضل. (2018). التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق دراسة تحليلية في شركات التأمين العراقية (شركة التأمين الوطنية إنموذجاً. Journal of Economics and Administrative Sciences, 24(104), 193-193.

2. ABBAS, M. M., & Mahdi, F. S. (2023). Investment Challenges in the Insurance Sector in Iraq.

3. Andersen, M. R., Kett, B. R., & von Uexkull, E. (2017). Corporate tax incentives and FDI in developing countries. Global investment competitiveness report, 2018.

4. Cahyadini, A., Amalia, P., & Fahriza, F. (2025). Tax Strategy as an Alternative to Tax Incentives to Stimulate Investment in the Global Minimum Tax Era in Indonesia. Laws, 14(5), 66.

5. GALUŠČÁK, K., & Pavel, J. (2012). Taxes and Benefits: Work Incentive Effects of Policies. Finance a Uver: Czech Journal of Economics & Finance, 62(1).

6. Gravelle, J. G. (2019). Federal tax policy: Tax provisions as incentives. In Handbook on Taxation (pp. 529-547). Routledge.

7. Ivan, P., Dušan, C., & Tatjana28, P. (2015). Role of insurance companies in financial market. Faculty of Business Economics and Entrepreneurship, (1-2), 94.

8. Kramarić, T. P., Miletić, M., & Blaževski, R. K. (2019). Financial stability of insurance companies in selected CEE countries. Business Systems Research: International Journal of the Society for Advancing Innovation and Research in Economy, 10(2), 163-178.

9. Mahdi, F. S. (2025). FACTORS AFFECTING THE CONCLUSION OF PERSONAL INSURANCE CONTRACTS: A SURVEY STUDY ON A SAMPLE OF INSURED PERSONS IN IRAQ. International Journal of Innovation Studies, 9(1), 889-894.

10. Morrow, M., Stinson, S. R., & Doxey, M. M. (2018). Tax incentives and target demographics: Are tax incentives effective in the health insurance market? Behavioral Research in Accounting, 30(1), 75-98.

11. Okunogbe, O., & Tourek, G. (2024). How can lower-income countries collect more taxes? The role of technology, tax agents, and politics. Journal of Economic Perspectives, 38(1), 81-106.

12. Pfeifer, D., & Langen, V. (2021). Insurance business and sustainable development. arXiv preprint arXiv:2102.02612.

13. Sidelnykova, L., Ovsiuk, N., Savastieieva, O., Kozak, S., Lishchuk, N., & Zinchenko, A. (2022). Tax incentives in the system of state financial support of economic entities. Economic Affairs, 67(4), 653-659.

14. Steshenko, J. A., & Tikhonova, A. V. (2018). An approach to evaluating the effectiveness of tax incentives. Journal of Tax Reform. 2018. T. 4.№ 2, 4(2), 157-173.

15. Tavares-Lehmann, A. T. (2016). 2. Types of Investment Incentives. In Rethinking Investment Incentives (pp. 17-44). Columbia University Press.

16. وزارة المالية العراقية – دائرة الضرائب العامة التقارير السنوية حول الحوافز الضريبية وتأثيرها على الإيرادات، بما في ذلك التأثير على الحوافز التأمينية. تقرير الحصيلة الضريبية السنوي 2023–2025 الموقع: www.mof.gov.iq

17. وزارة التجارة العراقية – قسم شركات التأمين بيانات وإحصاءات رسمية عن شركات التأمين في العراق، معدلات الاشتراك، وأرقام الأقساط المكتتبة سنويًا. تقرير نشاط شركات التأمين العراقية 2023–2025

18. هيئة التأمين العراقية تقارير رسمية دورية عن واقع سوق التأمين، معدلات التوسع، وحجم الأقساط المكتتبة، وكذلك أثر الحوافز الضريبية على تحفيز التأمين. تقرير الأداء السنوي لسوق التأمين العراقي.